الفصل الثالث

البحث عن ذاتية الفرد

مقدمة : يعيش الإنسان فى الوقت الحاضر فى دوامات متعددة . تلعب فيها السياسة الدولية دوراً هاماً . وأصبح يمثل هذه السياسة معسكران رئيسيان : أحدهما المعسكر الأمريكى الذى تدعمه الرأسمالية . والآخر المعسكر الروسى وقوامه الشيوعية . وأخذ كل من المعسكرين يحاول الدفاع عن نفسه ضد المعسكر الآخر . ولاسبيل إلى الأمم الصغرى فى أن تجد لنفسها فرصة لاستقلال ذاتى . فإما أن تتبع هذا المعسكر . أو ذاك . محاولة أن تجد نوعاً من الحماية لأفكارها أو مبادئها فى ظل مبادئ وأفكار أحد المعسكرين ومهما ناقشنا من نظريات فى التربية . أو علم النفس . أو فى التربية الفنية على وجه الخصوص لنحدد أين يقع الفرد من هذه الصراعات العالمية ؟ وهل يمكن أن نتصور له حرية خالصة فى حدذاتها . أم أن ذلك أصبح فى العصر الحاضر شيئاً متعذراً ، أو يكاد يكون مستحيلا ؟ حينما كانت الأمم بعيدة عن بعضها البعض . ويفصلها سياج كبير من الحدود التى تنشأ عادة كأسوار بين الأمم . كان من اليسير على الإنسان أن يتصور أن ما يحدث داخل إطار كل دولة ، يمكن أن يبقى سراً خافياً على الدولة المجاورة .

أما الإنسان فى العصر الحديث فى أية دولة ينتمى إليها ، فإنه لايستطيع أن يعيش فى عزلة عن بقية دول العالم . ولم تعد فكرة وجود أسرار خاصة لدولة ما بالمقبولة . بالنسبة لتطور أدوات الاتصال من :

صحف ، وتليفزيون، وبرق ، وإذاعة ، ووسائل مواصلات: كالطائرات والبواخر ، حتى إن انتقال الأفراد من مكان إلى آخر ، أصبح مسألة لا تقتضى أكثر من ساعات لينتقل الفرد من أول المعمورة إلى آخرها . ولهذا اليسر فى التنقل ، وفى سرعة انتقال الأنباء. أصبح غير ممكن فى عصرنا الحاضر أن ندعى بأن ما يشغل أمة لايمكن أن يكون موضع اهتمام الأمة الأخرى . ورغم قيام الأمم المتحدة على أساس أن ترعى السلام فى العالم ، إلا أنه منذ أن وضعت الحرب الثانية أوزارها عام ١٩٤٦ والعالم يخوض حروباً محلية كثيرة فى الشرق والغرب . لم يكف عنها حتى وقتنا هذا ، بل وتشتعل ثورات وتتم انقلابات ،وتتغير الحكومات ، وتزداد حدة النزاع بين المعسكرين ليصبح احتمال الخطر فى العالم الحديث أكثر تعقيداً مما نتصوره فى أى وقت مضى .

حينما فكر جان جاك روسو فى « إميل» ، تصوره يترعرع فى بيئة طبيعية بعيدة عن أدران المجتمع ، وخلق خيالا يحقق فيه نوعاً من الحرية الطبيعية التلقائية لإميل. وهى الحرية التى لايمكن تصورها فى مجتمع إقطاعى طبقى ، يعيش فيه السادة قلة ، والعبيد كثرة غالبة . وعلى الرغم مما قد يوجه من نقد لفلسفة روسو فى التربية ، إلا أن ما كتبه ما زال صفحة من التاريخ . نبهت الأذهان إلى الغبن الساقط على الفرد ، الذى لايجد الفرصة لانطلاقة حقيقية تحقق آماله . وطموحه ، ودوافعه الطبيعية .

وضع الفرد فى مجتمعنا المعاصر : وإذا سألنا أنفسنا : كيف نتصور حرية الفرد فى مجتمعنا المعاصر ، سنجد مفهوماً لهذه الحرية مغايراً عن أى

مفهوم مضى . فالفرد يولد فى بيئة تحيطه بكل الظروف : الفلسفية ، والسياسية والاجتماعية ، والتكنولوجية المعاصرة ، وهو حينما يشب ويتطور ، يتفاعل مع هذه الظروف ، ولا يستطيع أن يعيش عضواً فعالا فى المجتمع ، دون أن يكتسب المقومات التى تمكنه من الحياة فى هذه الظروف الحديثة المتعددة .

وما الذى يختاره الفرد ليكون قراراته فى هذه الحياة ؟ من الطبيعى أن ما يختارهم يمثل بالبداهة نوع الحرية التى يزاولها . وكلما كانت فرص الاختيار المتاحة أمامه واسعة متعددة . كانت لديه الحرية فى أن يصدر القرارات التى تتفق مع صالحه . لكن مع هذه الظروف التى يعيشها ، والتى تتجه فيها الثورة الاجتماعية نحو توفير العدالة لكل أفراد المجتمع الذى يعيشون فيه ، فكلما ازداد عدد الأفراد ، قلت تبعاً لذلك حرية الفرد فى الاختيار ، لأن الفرص المتاحة للجماعة ستحجب السبيل المطلق على الفرد ليتخذ أى قرار يشاء . وكلما زاد عدد الأفراد ، ضاقت السبل المتاحة أمام الفرد ليختار منها ، وفى هذه الحالة سوف لا يختار الفرد إلا ما هو معروض أمامه ، فاختياره ليس اختياراً بالمعنى الحقيقى ، وإنما اضطرار تحتمه الظروف والملابسات التى يخضع فيها للنظام الاجتماعى الذى ينتمى إليه .

ولذلك لم يعد للحرية الفردية التى كان ينشدها روسو ، معنى حقيقى فى مجتمعنا المعاصر . وقد يختلف مجتمع عن الآخر فى تراثه وإمكانيا المادية ، لذلك ففرص الاختيار فيه قد تكون أكبر من الفرص المتا فى مجتمع آخر ، لكن مع الثورات الاجتماعية والاشتراكية ، والتحول

التكنولوجى والصناعى ، مثل هذه الفرص تمتد عادة للدرجة التى يكاد يصبح الفرد فيها مسيراً لا مخيراً .

أهمية المعرفة حول الأفراد : وعلى الرغم مما لدينا من معرفة حول الأفراد ، فإن هذه المعرفة عادة تستقى من تعميمات مأخوذة من إحصاءات يكون فيها الإنسان رقماً فى الإحصاء . وتوصلنا هذه المعرفة عادةً إلى ما نسميه الشخص العادى ، ففكرة الشخص العادى وليدة مجموعة من الحقائق استقيناها من ملاحظة عديد من الأفراد ، واستخلصنا منها ما يمكن أن نسميه بهذا الاسم . ولكن أين هو هذا الشخص العادى ؟ إننا حينما نقترب من أى شخص ، ونفحصه عن كثب فى أى اتجاه من اتجاهاته أو ميوله ، سوف نجد أن فكرتنا عن الشخص العادى فكرة نظرية بحتة ، وأن المتاح أمامنا حالة ليس لها شبيه أو نظير ، وخاصة كلما توغلنا فى أعماق النفس لنرى كيف تؤثر هذه العوامل فى سلوك الشخص بالذات .

ولذلك فقد نصح « يونج » بأننا حينما نريد أن نفهم أى إنسان ، لابد أن نضع جانباً كل معلوماتنا عما نسميه « الرجل العادى » ، كما نلقى بكل النظريات ، حتى نستطيع أن نصل إلى قرار حقيقى فيما يتعلق بهذا الشخص الذى نفحصه ، دون تعصب أو أفكار مسبقة .

ويدلنا كلام يونج هنا ، على أننا ولو كنا فى حاجة شديدة إلى معلومات علمية لفهم شخص معين ، إلا أن تلك المعلومات فى ذاتها

---

(١) C.G. Jung., *The Undiscovered Self*, N.Y.: A Mentor Book, 1958, p.18.

تكون معوّقة للرؤية السليمة ، لما تحمله من أفكار مسبقة . لذلك فإن أى مفكر لابد أن يكون حريصاً أمام التضارب الذى يحدث عادة بين المعلومات المكتشفة من الحقيقة الماثلة أمامه عن شخص معين ، والمعلومات المسبقة عن الأشخاص بوجه عام ، والتى يفترض أنه سيطبقها على كل شخص يجده . وفى التحليل النفسى على وجه الخصوص ، تزداد أهمية معرفة الشخص وفهمه زيادة ملحوظة ، فالمحلل النفسى يرى نفسه مضطراً أن يعتبر شخصية المريض كحقيقة أساسية فى الصورة ، كما يجد لزاماً عليه أن يرتب طُرقه وأساليبه فى العلاج تبعاً لذلك . وقد أصبح من الأمور المعترف بها فى الطب الحديث ، أن الطبيب يكرس جهوده ليعالج شخصاً مريضاً وليس مرضاً مجرداً . فالشخص الماثل أمامنا يحمل دلائل الحقيقة . على النقيض من فكرة المثالية غير الواقعية التى يمكن أن نفهمها مما نسميه بالشخص العادى ، والذى يشير إليها الاتجاه العلمى . وحتى فى بعض العلوم : كالطبيعة الحديثة ، أصبح من الأمور الظاهرة أن الأشياء التى تلاحظ ، لايمكن فصلها عمن يلاحظها ، وهذا يعنى أن المعرفة لاوجود لها وحدها بدون الأشخاص الذين يستخدمونها . وعلى ذلك فى أثناء الاستخدام ، ستظهر حتمية الفوارق بين شخص وآخر ، فى مدى قدرته على كشف النقاب عن الحالة التى يتفحصها .

ويظهر بوضوح أن نمو الفرد فى المجتمع المعاصر ، لم يعد يقرره الفرد ذاته ، بل أصبح يخضع لسياسة الدولة ، وأضحى الفرد محروماً من أن يتخذ القرار الأخلاقى فى كيفية تشكيل حياته الذاتية ، بل أصبح

محكوماً فى غذائه . وملبسه . وتربيته . على أساس أنه وحدة اجتماعية ، حتى فى لهوه فإنه يتمتع بشىء من النوع الذى يعطى اللذة والبهجة للأعداد الكبيرة من الناس . الذى يعيش بين ظهرانيهم .

ولا يعتبر الحكام مستثنين من هذا . فهم فى الواقع وحدات اجتماعية شأنهم فى ذلك شأن المحكومين ويتميزون عنهم فقط فى أنهم أكثر تخصصاً فى التحدث باسم الدولة وعقيدتها . كان يتصور « لويس الرابع عشر » أنه الدولة[1] . فما هو فى الحقيقة إلا مجرد فرد . بل من الأفراد القلائل الذين يستطيعون الإفادة من فرديتهم إذا تمكنوا من التمييز بين أنفسهم وعقيدة الدولة . ففى الواقع هم أقرب أن يكونوا عبيداً لعقيدتهم التى يعوضون عنها نفسياً بالحيل اللاشعورية المختلفة .

إن العبودية والثورة صنوان متلازمان . ولذلك نجد فى تاريخ البشرية أمثلة متعددة لأنواع القمع والضغط والاستعباد . التى تنتهى عادة بثورة تطيح بالطغاة . وتقيم نظاماً آخر يبدو فى ظاهره على نقيض سابقه . فالناس المغلوبون على أمرهم . سرعان ما تجدهم ينجرون « قائداً » من بينهم يقود حركتهم ضد الطغاة . ولكن هذا القائد فى خضم معاركه ، كثيراً ما يفقد فرديته ويصبح ضحية غروره بذاته ووعيه بأناته الفردية .

الفرد رقم: ومما يسلب الفرد حريته . سيل الحقائق العلمية التى تعامل الفرد على أنه وحدة . أو رقم مجرد . فى مكتب للإحصاءات . وليس من المنطق . ولا من الحكمة . التحدث عن القيمة الذاتية للفرد . أو عن أى معنى خاص به . وإذا أمكن تصور بضعة أفراد يحتمل أن يشذوا

(١) L'état c'est moi

عن هذا النهج العام . فكيف يقاس عشرة أفراد بالنسبة إلى مائة . أو ألف . أومليون ، أو ملايين؟ فكلما ازداد عدد الرعية كان احتمال اختفاء ذاتية الفرد أكثر . ويؤدى هذا فى أحيان كثيرة إلى أن يحس الفرد بأن حياته أصبحت قليلة المعنى ، وبخاصة إذا كانت فى وضع لاتمكنه من أن يصل إلى مستوى الحياة الكريمة . ورغد العيش . الذى تتمتع به قلة من الطبقات الأخرى . فيجره هذا إلى الإحساس بالعبودية للدولة دون أن يرضى بذلك أو يقتنع به . فحتمية حياته تنتهى به ، أن يكون أحد أدوات الدولة . وينظر إلى قادة الدولة فى أحاديثهم وتصريحاتهم على أنهم يعبرون عن مشيئته وآماله باعتباره وحدة متكررة فى كتلة بشرية عامة كثيرة العدد . فالفرد فى هذه الحالة صنيعة مجتمعه . الذى يعتبر فكرة مجردة شأنه فى ذلك شأن الدولة .

ويزداد وضع الفرد وضوحاً على أنه وحدة متكررة فى كتلة كبيرة من البشر . لو استعرضنا علاقة الفرد بالدين . فكل دين تنتمى إليه مجموعة من الأفراد المؤمنين ، وهؤلاء ليسوا وحدهم ، فهناك أعداد لاحصر لها من البشر تنتمى شكلا إلى الدين ، بحكم العادة والوراثة . وهذا يوضح الفارق بين الحالات التى قد يبدو فيها الفرد مؤمناً ، وبين تلك التى يردد فيها مجرد التبعية بحكم العادة . والأمر فى الحالة الأخيرة لايمثل ظاهرة الدين بروحها . بقدر ما يمثل الحماية التى يشعر بها الفرد فى تبعيته لسلطة لاتنتمى إلى هذا العالم .

فالفرد وحدة متكررة فى كتلة شعبية كبيرة ، يكتسب حقه فى الحياة باعتباره وظيفة فى الدولة ، وتحكمه بسلطتها العامة التى تعتمد فى

حالة التشكك ، على قوة خارجية أكبر من البشر ، هى قوة الله . وفى هذه الحالة الأخيرة لايكون القرار الأسمى قرار الدولة ، بل قراراً ميتافيزيقياً تختفى وراءه الدولة . وفى الدول الدكتاتورية تُستغل قوى الفرد الدينية لصالحها وتُبتلع ، وفى هذه الحالة تقوم الدولة مقام « الله » . لهذا فإن الدول الدكتاتورية الجماعية تأخذ شكل الديانات والاستعباد الحكومى فى صورة عبادة . أما فى حالة الأحزاب السياسية ، فإن رئيس الحزب الذى يقبض على السلطة السياسية بيديه ، يستطيع أن يترجم عقيدة الدولة بالأسلوب الذى يتفق مع هوايته . ويرى الدكتاتور أن قراراته لايجب أن تقتصر على نوع من التهديد فحسب ، بل يضفى عليها نوعاً من المراسيم ، والشعائر ، والمواكب ، والأعلام ، والموسيقى النحاسية ، والاستعراضات ، التى تجعل من هذه القرارات مقدسات . إن الدولة كالكنيسة ، تتطلب الحماس ، والتضحية الذاتية ، والحب . وإذا كان الدين يستلزم الخوف من الله كفرض من فروضه الأساسية ، فإن الدولة الدكتاتورية تحاول جاهدة أن تخلق جو الرعب الضرورى ، الذى يسند بقاءها .

الدين والدولة والناس: وحينما يُمنّى الدين الناس بالقرب من الله والبعد عن الشيطان ، ويعدهم بجنات النعيم ، فى حين يعد الضالين سواء السبيل ، فإن الأمل الذى يحفظه الدين للناس هو تيسير عيشهم ، بمعنى أصح توزيع البضائع المادية عليهم ، ووعدهم بالرخاء فى المستقبل ، وبساعات عمل قليلة . وكل هذه الآمال تتحقق بالصورة البعيدة التى ترسم للجنة . وهذه الفكرة نفسها تعتنقها الدولة الدكتاتورية بصورة مشابهة ، حين

تخيف الكتل البشرية من الناس ، وتلغى شخصية الأفراد وتصبغهم صبغة واحدة ، رغم ما تضعه أمامهم من آمال لعيش رغيد وحياة أفضل .

والدين ظاهرة إنسانية نمت عبر التاريخ بصورة غريزية فى الإنسان ، فى ظل ضعفه وعدم قدرته على تفسير كثير من الظواهر اللامرئية ، التى لا يستطيع السيطرة عليها أو يجد لها تفسيراً علمياً محدداً . وحينما ارتبط الدين بالدولة ، أخذ مع «الجماعة» صورة سلاح ذى حدين : اتجهت الجماعة تحت الضغوط ، إلى سلب الفرد حريته وتحويله إلى وحدة متكررة بلا روح أو وعى فى كتلة كبيرة من البشر ، أو تحولت إلى جماعة خلاقة بفضل القيم الروحية والأخلاقية ، التى يتسم بها الأفراد الذين يكونون هذه الجماعة ويعطونها طابعها . والوصول إلى الحالة الثانية مسألة شاقة . ولا يمكن أن تتم بالحديد والنار . حيث إن النمو الروحى ، والأخلاقى . يحتاج كل منهما إلى الوازع الداخلى .. أى إلى تهذيب الذات عن أصالة واقتناع بحيث تصبح النفس البشرية قلعة حصينة ضد العوامل البيئية الخارجية . والضغوط السطحية المؤقتة التى لا تستند إلى تحول بيولوجى حقيقى فى الكائن البشرى لذلك فإن الجماعة إذا خلت أفرادها من تلك القيم الروحية والأخلاقية . فإنها قد تتماسك تماسكاً مؤقتاً تحت ضغط الرعب والتهديد . ولكنها سرعان ما تنهار إذا زالت مظاهر الرعب وعادت إلى طبيعتها الغريزية غير المهذبة . أما إذا كانت القيم الروحية محققة ، فإنها تستمر وتطرد . ولا تعانى من الأزمات التى تجابهها الجماعة . بل غالباً ما تثبت صلابتها ومقاومتها للانحراف .

الدكتاتورية والإرهاب : وليس من الصعب على الدكتاتور أن

يوجد نظاماً وطاعة فى الجماعة ، طالما يملك بوليساً قوياً مدرباً، ولايهم فى هذه الحالة إذا كان الشعب يتكون من ملايين الفلاحين الذين يتضورون جوعاً ، وملايين العمال الذين لاينالون ما يستحقون من أجور ، فالسلطة الإرهابية تستطيع أن تكسى العيوب كساء أخضر ، وتظهر النظام والطاعة بصورة براقة ، لكن ذلك ليس صحياً فى تكوين الجماعة . وقد يوجد بين الجماعة أفراد ممن يكرهون العسر والإرهاب ، ويحبون العدل والحقيقة ، لكن إلى أى حد يستطيع هؤلاء التأثير على الكتل البشرية التى ترزح تحت قيود البوليس وإرهابه ؟ إن تأثير هؤلاء بالمقارنة إلى تأثير قوة الإرهاب ، يكون عادة ضئيلا ، بل وليس من اليسير بروزه لأن أصحابه يتعرضون فى المجتمعات الدكتاتورية والمستعمرة ، إلى تنكيل من القوى الحاكمة ، مما يجعل آراءهم تخبو أو يسخّف بها .

ذاتية الفرد والديموقراطية : إن التصور الخلاّق لتحقيق ذاتية الفرد ، لايمكن أن يتم فى ظل مجتمع دكتاتورى ، فذلك المجتمع يبدأ عادة من نقطة انطلاق مختلفة ، حيث يزيل الفوارق بين الأفراد ، ويعامل الفرد على أساس كونه ترساً فى ماكينة كبيرة . لكن المجتمع الصحى يوفق بين صالح الجماعة وذاتية الفرد فى وقت واحد ، حيث إنه كلما ازدادت فرص الاختيار أمام الفرد لتقدير مصيره ، كان ذلك داعياً من دواعى صحته النفسية ، كما أن المجتمع حينما يقوم على أساس صلاحيات أفراده . فإن الشكل الذى يتخذه فى هذه الحالة يكون أيضاً صحياً ، لأنه سينتج من تفاعلات أفراده الذين أبرزوا كل مواهبهم وخواصهم إلى ما يمكن أن يثرى المجتمع ، ويحقق له شكله المثالى . وبمعنى آخر

فإن الجماعة مجموعة من الأفراد ، وهى وليدة هؤلاء الأفراد بكل مقوماتهم ، كما أنهم يمثلون انعكاساً لها ككل ، أى أن الصلة بين الكل والجزء ، العام والخاص ، صلة متبادلة متفاعلة ، وهذا هو الضمان الذى يحقق ذاتية الفرد ومصلحة الجماعة فى نفس الوقت ، بل هو الضمان أيضاً الذى يحد من نمو الفرد بطريقة متسلطة على الجماعة ، ويحد من اطراد الجماعة بأسلوب يلغى شخصية الفرد ، أى أن التفاعل بين الفرد والجماعة هو السبيل لإيجاد الاتزان بين الاثنين . فى الصورة الدكتاتورية تتجه السيطرة اتجاهاً واحداً غالباً ما يكون من أعلى إلى أسفل ، وهو لايرتد مرة ثانية إلى أعلى ، ولذلك فإن التفاعل لايتحقق . وسواء أكانت صورة الدكتاتورية فردية ، أى بتسلط حاكم واحد على الجماعة ، أم جماعية ، أى بتسلط جماعى على الأفراد ، فإن النتيجة الحتمية واحدة ، هى فقدان التفاعل إثر عدم استكمال الاستجابة من أسفل إلى أعلى .

ويوصلنا هذا المنطق إلى أن ذاتية الفرد لاتتحقق إلا فى ظل نظام ديمقراطى يقوم أساساً على فكرة العدالة ، والمساواة ، وعدم التمييز بين الأفراد ، نظام يقوم على الحرية الفردية فى إطار اجتماعى سمح . وفكرة الديمقراطية صعبة المنال ، لأن الممارس منها فى عالمنا المعاصر حقق جانباً واحداً وهى الحرية السياسية ، وترك الحرية الاقتصادية ، مع أهميتها . والحقيقة أن الديمقراطية السليمة لاتنمو بتحقيق جانب واحد من الحرية وإغفال باقى الجوانب ، فتلك الجوانب تكمل بعضها بعضاً . لذلك فإن قوانين المجتمع الديمقراطى لابد أن تتيح للفرد الحرية فى

شتى أركانها . وفى نفس الوقت تضع من الضوابط والضمانات ما يحد من طغيان الأفراد واستغلال بعضهم للبعض الآخر ، أى بمعنى أصح تحد من الطغيان الفردى . ويظهر من هذا أن النظام الاشتراكى ، وليس الشيوعى أو الرأسمالى ، تبدو فيه هذه المواءمة أكثر وضوحاً . فالفرد له حقوق تحافظ عليها القوانين . لكن هذه الحقوق تقف عند حد معين ، هو الحد الذى يظهر فيه الاعتداء على حقوق الآخرين . فأنت تستطيع مثلا أن تملك . ولكن ليس ذلك لاستغلال غيرك . كما تستطيع أن تعبر عن رأيك . ولكن ليس هذا على حساب السخرية من الغير أو التنكيل بآرائه . لهذا فإن الديمقراطية حينما تأخذ شكلا اشتراكياً ، فإنها بطبيعة الحال توجد هذا المظهر المتزن للمجتمع الذى يحفظ إلى حد كبير حقوقه ، وآماله . واستعداداته . ويجعل لها الضوابط التى تساعدها فى أن تتحقق بما يكفل الصالح الجماعى الذى يعود على الفرد أيضاً باعتباره عضواً فى هذه الجماعة . بالخير والرفاهية .

الاشتراكية والاقتصاد : ولم يكن هناك عيب فى الاشتراكية إلا أنها لابد أن تؤسس على اقتصاد نام . ولاينمو الاقتصاد إلا حينما تتفجر قدرات الأفراد وتزيد من الإنتاج . حتى يصل إلى الدرجة التى يرتفع فيها نصيب الفرد لو وزعت الخيرات بعدالة على سائر أفراد المجتمع . ولكن الذى نشاهده . أن الاشتراكية وهى تطبق فى البلاد التى توصف بأنها متخلفة اقتصادياً . لاتعطى للفرد القدر الأدنى من العائد الذى قد يصل إليه الفرد فى مجتمعات أخرى متقدمة اقتصادياً . ولكن هذا ليس فى الحقيقة عيباً فى الاشتراكية ، بقدر ما هو عيب

فى عدم نضج الأفراد ونموهم إلى الدرجة التى يستطيعون فيها أن يعوا بتوجيه طاقاتهم للخير العام ، كما أن هذه الطاقات لاتصل إلى ذلك بدون التربية ، التى لو أخذت شكلها فى المدارس بطريقة مثمرة ، أى بالطريقة التى تعود الأفراد أن يفجروا بها طاقاتهم ويحولوا ما حولهم من إمكانيات إلى إنتاج مثمر ومحقق لرفاهية المجتمع . فإنهم يشبون وهم قادرون على التفاعل الإيجابى الذى ينفع مجتمعهم . ولا يقفون موقفاً سلبياً يتفرجون بشماتة على القادة الذين يحاولون الإصلاح فى سبيل رفع شأن المجتمع .

وليس من اليسير فصل الفرد عن المجتمع . فالأول متمم للثانى ، والثانى متمم للأول ، ولايستطاع رؤية أحدهما بمعزل عن الآخر . ولذلك عنيت التربية فى وقت مبكر ، بإكساب الفرد المهارات والعادات التى تجعله ينمى استعداداته لخدمة المجتمع ، فيشب قادراً على الإسهام فى خلق هذا المجتمع الديمقراطى المرن ، الذى يحافظ على ذاتية أفراده . ويمكنهم من الإسهام فى الخير العام . وكل هذا يتحقق بالقوانين ، والنظم ، والإيجابيات ، التى تكفل الصلة بين الفرد والجماعة .